برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 4-2012/6/8

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2012/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I)/2
4 June 2012
ORIGINAL: ENGLISH

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصل ببرنامج الأغذية العالمي. ويشمل التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011 (WFP/EB.A/2012/6-A/1)
- آلية الشراء الآجل (WFP/EB.A/2012/6-B/1)
- تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2012/6-C/1)
- التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2012/6-D/1)
- التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي، ومذكرة من المدير التنفيذي حول التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2012/6-E/1)
- مذكرة من المدير التنفيذي حول التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2012/6-E/1/Add.1)
- تقرير المراجع الخارجي بشأن إدارة الموارد البشرية في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2012/6-F/1)
- رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي بشأن إدارة الموارد البشرية في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2012/6-F/1/Add.1)
- تقرير المراجع الخارجي بشأن الاستعداد للطوارئ فيما يتعلق بدعم تكنولوجيا المعلومات في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2012/6-G/1)
- رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي بشأن الاستعداد للطوارئ فيما يتعلق بدعم تكنولوجيا المعلومات في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2012/6-G/1/Add.1)
- تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.A/2012/6-H/1)
- تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة -4 (ح) من اللائحة العامة (WFP/EB.A/2012/6-I/1)

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://executiveboard.wfp.org)

نسخة من الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/1779

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

1 يونيو/حزيران 2012

عزيزتي السيدة كازين،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركم المعنونة كالتالي:

- الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011 (WFP/EB.A/2012/6-A/1)
- آلية الشراء الآجل (WFP/EB.A/2012/6-B/1)
- تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2012/6-C/1)
- التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2012/6-D/1)
- التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي، ومذكرة من المدير التنفيذي حول التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي(WFP/EB.A/2012/6-E/1)
- مذكرة من المدير التنفيذي حول التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2012/6-E/1/Add.1)
- تقرير المراجع الخارجي بشأن إدارة الموارد البشرية في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2012/6-F/1)
- رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي بشأن إدارة الموارد البشرية في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2012/6-F/1/Add.1)
- تقرير المراجع الخارجي بشأن الاستعداد للطوارئ فيما يتعلق بدعم تكنولوجيا المعلومات في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2012/6-G/1)
- رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي بشأن الاستعداد للطوارئ فيما يتعلق بدعم تكنولوجيا المعلومات في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2012/6-G/1/Add.1)
- تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.A/2012/6-H/1)
- تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة -4 (ح) من اللائحة العامة) (WFP/EB.A/2012/6-I/1)

الرجاء التكرم بعرض تقرير هذه اللجنة على المجلس التنفيذي في أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما نرجو التكرم بتزويد اللجنة الاستشارية بنسخة ورقية من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

وفيما يخص المقترحات المتعلقة بتبسيط عملية استعراض الوثائق المالية والإدارية التي تتطلب موافقة المجلس التنفيذي عليها، فقد أعربت اللجنة الاستشارية عن رأيها بضرورة أن تواصل أمانة برنامج الأغذية العالمي، بالتشاور مع المجلس التنفيذي، وضع مقترحات بغية تعزيز فعالية التفاعل مع اللجنة الاستشارية، ومع الهيئات التشريعية الأخرى المنخرطة في العملية ((WFP/EB.2/2011/5 (A,B,C, D, E, F)/2)،

الفقرة 3). وترى اللجنة الاستشارية أن لجنة مراجعة الحسابات في **البرنامج** لم تجد أية أسباب للاعتراض على مقترح تحقيق القدر الأمثل من الكفاءة في عملية تقديم التقارير، حيث أنها ستحقق وفورات في التكلفة **للبرنامج** وسيتم ضمان ممارسة الحوكمة الجيدة للمؤسسة (WFP/EB.A/2012/6-D/1، الفقرات 33-35). وأُبلِغت اللجنة الاستشارية بأن لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة ستقوم باستعراض المقترح وتنتظر اللجنة الاستشارية المزيد من المعلومات المرتدة عن الموقف النهائي للجنة المالية بشأن هذه المسألة).

مع خالص الشكر والتقدير،

كولن ف. كيلابيل (Collen V. Kelapile)

رئيس اللجنة الاستشارية

السيدة إرثارين كازين (Ertharin Cousin)
المديرة التنفيذية
برنامج الأغذية العالمي
Via C.G.Viola 68
Parco dei Medici
00148 Rome, Italy

برنامج الأغذية العالمي
مسائل الموارد والمالية والميزانية
تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا- مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية في تقارير برنامج الأغذية العالمي الثلاثة التالية المقدمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها:

أ) الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011 (WFP/EB.A/2012/6-A/1)؛

ب) آلية الشراء العاجل (WFP/EB.A/2012/6-B/1)؛

ج) تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2012/6-C/1).

كما عرضت على اللجنة الاستشارية وثائق أخرى للنظر والعلم، وهي ترد في الملحق الثاني لهذا التقرير. وخلال نظر اللجنة الاستشارية في التقارير، اجتمعت اللجنة مع ورئيس الشؤون المالية بالنيابة والمسؤول بالنيابة عن إدارة تسيير الموارد والمساءلة وكذلك مع ممثلين آخرين عن **البرنامج** الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية.

ثانيا- الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011

2- كان مراجع الحسابات الخارجي لبرنامج الأغذية العالمي قد لاحظ أن الكشوف المالية تعبِّر بأمانة من جميع الجوانب المادية عن المركز المالي **للبرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية لعام 2011. وقد امتثل **البرنامج** لأحكام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إعداده وعرضه للكشوف المالية (الوثيقة WFP/EB.A/2012/6-A/1، القسم الثاني). وتشمل الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011 خمسة كشوف مالية عن المركز المالي **للبرنامج**، والأداء المالي، والتغيرات في الأصول الصافية، والتدفقات النقدية، والمقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، فضلا عن مذكرات على الكشوف المالي.

⇦ *تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام*

3- اعتمد **البرنامج** المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2008 وقد أعد منذ ذلك الوقت الكشوف المالية استنادا إلى تلك المعايير (المرجع نفسه، القسم الأول، الفقرات 26-29). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من بيان المدير التنفيذي أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تُستكمل دوريا لكي تعكس أفضل الممارسات المحاسبية وأن ضمان استمرار الامتثال لهذه المعايير يبقى من أولويات **البرنامج**. كما تلاحظ اللجنة من الوثيقة أن **البرنامج** دأب على تقديم الدعم بنشاط لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى في جهودها لتنفيذ المعايير، وذلك عن طريق فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وأنه باق على التزامه بتقديم هذا الدعم خلال عام 2012 وما بعده. **وتأخذ اللجنة الاستشارية علما مع التقدير بالدعم الذي يقدمه برنامج الأغذية العالمي ضمن منظومة الأمم المتحدة.**

⇦ *بيان الرقابة الداخلية*

4- تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الكشوف المالية لعام 2011 تضمنت لأول مرة بيان الرقابة الداخلية وهو موقّع من جانب المدير التنفيذي (المرجع نفسه، القسم الأول). وتذكر اللجنة الاستشارية أن مراجع الحسابات الخارجي كان قد أوصى في عام 2010 بأن يعد **البرنامج** بيانا من هذا القبيل يصف فيه فعالية ضوابطه الداخلية.[1] ووفقا للمدير التنفيذي، جرى إعداد البيان استنادا إلى استعراض للضوابط الداخلية في المنظمة ككل أجراه مديروها، وكذلك إلى تحليل لنتائج الاستعراض والتثبت منها بالمقارنة بتوصيات مراجع الحسابات الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي والدوائر المعنية بالتقييم في **البرنامج**. وقد أصبح **البرنامج** واحدا من المنظمات القليلة في الأمم المتحدة التي تقدم هذا المستوى من الضمان إلى جهازها الرئاسي (المرجع نفسه، القسم الأول، الفقرتان 23 و24). كما تلاحظ اللجنة الاستشارية أن **البرنامج** قد حدد المجالات التي تتطلب تحسينات إضافية في الرقابة الداخلية، بما في ذلك تعزيز رصد العمليات وتقييمها، وهما وظيفتان تعتبر اللجنة الاستشارية أن لهما أهميتهما في قياس نتائج عمليات **البرنامج** وأثرها. **وترحب اللجنة الاستشارية بتقديم البرنامج لبيان الرقابة الداخلية والتحسينات الإضافية المقترحة فيه.**

⇦ *المركز المالي*

5- تلاحظ اللجنة الاستشارية من الكشف الأول المتعلق بالمركز المالي أنه في حين أن الاستثمارات النقدية والقصيرة الأجل ارتفعت في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 (659.6 مليون دولار أمريكي و996.3 مليون دولار أمريكي، بالمقارنة بـ 550.5 مليون دولار أمريكي و778.6 مليون دولار أمريكي لعام 2010، على التوالي)، فإن المساهمات المستحقة القبض شهدت انخفاضا (625.6 1 مليون دولار أمريكي بالمقارنة بـ 352.6 2 مليون دولار أمريكي). ووفقا للمدير التنفيذي، يعود الارتفاع في الاستثمارات النقدية والقصيرة الأجل أساسا إلى أن عام 2011 شهد تحصيلا لأرصدة مساهمات كبيرة كانت متبقية من عام 2010 والسنوات السابقة وتحسنا في متوسط الوقت اللازم لتحصيل النقدية من الجهات المانحة (المرجع نفسه، القسم الأول، الفقرة 9).

6- كما يعرض الكشف الأول الخصوم الجارية وغير الجارية لدى **البرنامج** بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، بما في ذلك استحقاقات الموظفين، ويرد شرحها بالتفصيل في المذكرة 2-11 (المرجع نفسه، القسم الأول، الفقرات 90 – 109). ويسجل **البرنامج** الفئات التالية من استحقاقات الموظفين: (أ) استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل التي تستحق خلال فترة 12 شهرا بعد نهاية الفترة المحاسبية التي يقدم الموظف خلالها الخدمة ذات الصلة؛ (ب) استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة؛ (ج) استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل (المرجع نفسه، المذكرات، الفقرة 25). ومن أصل المبلغ الكلي لاستحقاقات الموظفين وهو 349 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 (وهو مبلغ تحددت قيمته استنادا إلى تقديرات اكتوارية مستقلة)، تم تحميل 217.7 مليون دولار أمريكي على الصناديق والمشاريع ذات الصلة (المرجع نفسه،، القسم الأول، الفقرة 37). أما الرصيد المتبقي والبالغ 131.3 مليون دولار أمريكي، والذي لم يحمل على الصناديق والمشاريع الفردية فهو يعامل كخصوم في الحساب العام. وكان المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام 2010، قد وافق على خطة تمويل مدتها 15 سنة يتم بموجبها تمويل مبلغ 7.5 ملايين دولار أمريكي من تكاليف الموظفين العادية. **وتأخذ اللجنة الاستشارية علما بأن خطة التمويل ستخضع لاستعراض دوري، وتوصي بأن تقدم نتائج هذه الاستعراضات المقبلة إلى المجلس التنفيذي.**

---

[1] WFP/EB.A/2010/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/2، الفقرة 11.

⇦ الأداء المالي

7- يبين الكشف الثاني المتعلق بالأداء المالي أن مجموع الإيرادات يبلغ 3 736.1 مليون دولار أمريكي تقابله نفقات مجموعها 4 016.8 مليون دولار أمريكي لعام 2011.، مما يعكس عجزا قدره 280.7 مليون دولار أمريكي. وقد أوضح المدير التنفيذي **للبرنامج** العوامل التي أسهمت في إيجاد هذا العجز في الفقرة 7 من القسم الأول من الحسابات المراجعة لعام 2011. ولاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن العجز التشغيلي البالغ 280.7 مليون دولار أمريكي لعام 2011، بالمقارنة بفائض قدره 28.5 مليون دولار أمريكي لعام 2010، إنما جاء نتيجة لانخفاض في الدخل بنسبة 12 في المائة في دخل عام 2011 بالمقارنة بدخل عام 2010. غير أنه أشار إلى وجود فاصل زمني متأصل بين تسجيل الدخل وتسجيل النفقات (المرجع نفسه، القسم الثاني، الفقرات 7 إلى 9). ويفسر المدير التنفيذي ذلك بأن **البرنامج**، بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يسجل المساهمات كإيرادات عندما يرد تأكيدها بصورة كتابية، في حين أنه يسجل النفقات عند استلام السلع والخدمات ويسجل المواد الغذائية عند توريدها. ونتيجة لذلك، يمكن أن تكون النفقات في أية سنة أعلى أو أدنى من الإيرادات التي يتم استلامها في تلك السنة (المرجع نفسه، القسم الأول، الفقرة 4).

8- ووفقا لمراجع الحسابات الخارجي، فإن العجز لبالغ 280.7 مليون دولار أمريكي في نهاية 2011 لا يشكل تهديدا لعمليات **البرنامج** لأن هذه العمليات يساندها فائض تراكمي (أرصدة الصناديق) قدره 550 3 مليون دولار أمريكي لتمويل العمليات في المستقبل. غير أنه إذا شهدت السنوات المقبلة استمرارا في اتجاه العجز، فإن ذلك سيستنفذ الفائض ويهدد سير العمليات (المرجع نفسه، القسم الثاني، الفقرة 14). ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي في هذا الصدد وجود اتجاه عام نحو تراجع المساهمات منذ عام 2008. وهو يبين أن **البرنامج** يواجه تحديا في جمع الموارد في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية، ويوصي بأن على **البرنامج** أن يجد حلولا ابتكارية لتنشيط دعم الجهات المانحة ولتنويع قاعدة مانحيه (فالمانحون العشرة الأكبر قدموا 76 في المائة من مجموع المساهمات في عام 2011) (المرجع نفسه، القسم الثاني، الفقرة 12). وفيما يتعلق باستدامة عمليات **البرنامج**، أعرب المدير التنفيذي عن ثقته بأن **البرنامج** لديه ما يكفي من الموارد لمواصلة العمل على الأجل المتوسط، استنادا إلى عوامل من قبيل تقديرات الاحتياجات للفترة 2012-2014 والمساهمات المتوقعة في عام 2012 والاتجاه العام في الدعم الذي يقدمه المانحون والذي حافظ على ولاية **البرنامج** منذ إنشائه عام 1963 (المرجع نفسه، القسم الأول، الفقرتان 38 و39). **وتعيد اللجنة الاستشارية تأكيد توصيتها السابقة التي تدعو البرنامج إلى مواصلة جهوده لتعبئة التمويل الطوعي ولتوسيع قاعدة مانحيه. وتتوقع اللجنة الاستشارية إجراء تقدير دوري لتنفيذ الأنشطة المبرمجة على ضوء توفر الأموال.**[(2)]

9- كما يبين الكشف الثاني أن السلع الغذائية الموزعة انخفضت في عام 2012 إلى 2 061.2 مليون دولار أمريكي بعد أن كانت قد بلغت 2 254.6 مليون دولار أمريكي في عام 2010، في حين أن النقدية والقسائم الموزعة ارتفعت إلى 120.7 مليون دولار أمريكي في عام 2011 بعد أن كانت 60.3 مليون دولار أمريكي في عام 2010. ومن حيث حجم السلع الغذائية الموزعة، شهد عام 2011 انخفاضا في النفقات قدره 0.8 مليون طن متري، أو 17 في المائة (3.8 من الأطنان المترية في 2011 مقابل 4.6 من الأطنان المترية في 2010) (المرجع نفسه، الفقرة 6). وقد أبلِغت اللجنة الاستشارية بأن الانخفاض في حجم السلع الغذائية الموزعة في عام 2011 يعود أيضا إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، بنسبة 26.5 في المائة في عام 2011 بالمقارنة بأسعارها في عام 2010. كما أبلِغت اللجنة الاستشارية بأن الانخفاض البالغ مليون مستفيد في عدد المستفيدين من سلع **البرنامج** الغذائية قابلته جزئيا زيادة في استخدام الأدوات

(2) WFP/EB.2/2011/5(A,B,C,D,E,F)/2.

الجديدة للمساعدة الغذائية من قبيل النقد والقسائم، وأن ما تبقى من الانخفاض في عدد المستفيدين إنما يفسر أساسا بانخفاض في عدد الناس المتأثرين بالحالات الطارئة خلال عام 2011.

⇦ *إدارة المخاطر المالية*

10- سلّم المدير التنفيذي بأن أنشطة **البرنامج** تعرضه لمخاطر مالية مختلفة وأن سياساته لإدارة المخاطر المالية تركز على عدم قابلية الأسواق المالية للتنبؤ بها وتعمل على التقليل من الآثار السلبية الممكنة على أدائه المالي حيثما أمكن (المرجع نفسه، القسم الأول، الفقرات 34-37). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من بيان المدير التنفيذي أن **البرنامج**، في عام 2011، أكمل المرحلة الأولى من تعزيز نظام إدارة الخزانة لديه وذلك بتنفيذ نموذج لمعاملات العملة الأجنبية والودائع واستثمارات سوق المال، بما في ذلك موقع للمعاملات الإلكترونية للحصول على أسعار تنافسية من المصارف مع الحفاظ على سجل كامل يمكن إخضاعه للمراجعة، ولاسيما في عمليات تحويل أموال المانحين الواردة بالعملات الأجنبية إلى عملات محلية لدعم تنفيذ المشاريع. **وترحب اللجنة الاستشارية بمبادرات البرنامج الرامية إلى تحسين إدارة المخاطر المالية لديه.**

⇦ *ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض*

11- كان مراجع الحسابات الخارجي قد لاحظ أنه، اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، بلغت قيمة ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض 53.6 مليون دولار أمريكي، وقد حددت مخصصات قدرها 48.9 مليون دولار أمريكي لأغراض الحسابات المشكوك فيها. ويدفع **البرنامج** ضريبة القيمة المضافة في 35 بلدا، من أصل 96 بلدا، على البضائع والخدمات وهو يسترد هذه الضريبة من الحكومات المضيفة (المرجع نفسه، القسم الثاني، الفقرة 23، انظر أيضا القسم الأول، الفقرة 69). وتلاحظ اللجنة الاستشارية التأكيدات المقدمة لمراجع الحسابات الخارجي والتي تفيد بأن **البرنامج** يبذل الجهود الحثيثة لاسترداد ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض. **وتعيد اللجنة الاستشارية تأكيد توصيتها السابقة بأن يحاط المجلس التنفيذي علما بالإجراءات الملموسة التي تتخذها أمانة البرنامج لحل جميع المشاكل المتعلقة بضريبة القيمة المضافة وبحالة استرداد هذه الضريبة من الحكومات المضيفة.**[(3)]

⇦ *توصيات مراجع الحسابات الخارجي*

12- كان مراجع الحسابات الخارجي قد قدم ست توصيات تتعلق بإدارة النقدية، وإعداد خطة للموارد، وجمع تقارير التوزيع من الشركاء المتعاونين، وسياسة لحصر الأغذية المتبقية دون توزيع لدى الشركاء الحكوميين، وتوحيد عمليات المراجعة والتقييم الداخلية والخارجية، واستعراض تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي كل ستة أشهر. وتدرك اللجنة الاستشارية أن **البرنامج** قد قبل جميع التوصيات، غير أن رده الرسمي وتدابيره الرسمية لم تتخذ بعد (انظر WFP/EB.A/2012/6-H/1). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن ينفذ البرنامج توصيات مراجع الحسابات الخارجي في أسرع وقت ممكن.**

13- وفيما يتعلق بالحاجة إلى خطة للموارد (التوصية 2)، على النحو المبين في الكشف الخامس الخاص بالمقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، بلغت ميزانية **البرنامج** النهائية لعام 2011 ما قيمته 5 988.4 مليون دولار أمريكي بينما بلغت النفقات الفعلية 3 753.4 مليون دولار أمريكي. وكان مراجع الحسابات الخارجي قد نبه إلى أن الفارق كبير بين

(3) WFP/EB.A/2011/5-C/2 WFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/2، الفقرة 9.

الرقمين، غير أن التحليل المقارن لا يصلح كمؤشر لتقييم أداء **البرنامج** في استخدام الموارد المرخصة، وذلك لأسباب تتعلق بنموذج التمويل التطوعي **للبرنامج** ولأن ميزانية **البرنامج** هي أساسا خطة عمل تستند إلى الاحتياجات في حين أن تنفيذ المشاريع يستند إلى الموارد المتوفرة. ووفقا لمراجع الحسابات الخارجي، فإن من الصعوبة بمكان وضع تقدير دقيق لأثر النقص في التمويل على إنجاز أهداف مشاريع **البرنامج** ضمن الإطار الحالي. ولذا فإن مراجع الحسابات الخارجي يرى أن خطة الموارد يجب أن توضع عند وضع خطة العمل وذلك لجعل عملية الميزنة شاملة وأكثر جدوى (المرجع نفسه، القسم الثاني، الفقرات 24-29).

14- وقد قدم مراجع الحسابات الخارجي توصيتين، تحت عنوان مخزون الأغذية، وهما جمع تقارير التوزيع من شركاء **البرنامج** المتعاونين في الوقت المناسب (التوصية 3) والحاجة إلى وضع سياسة واضحة لحصر الأغذية المتبقية دون توزيع لدى الشركاء الحكوميين الذين يقومون أيضا بتوزيع الأغذية (التوصية 4) (المرجع نفسه، القسم الثاني، الفقرات 35-40). ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن الحصول على تقارير التوزيع من الشركاء المتعاونين في الوقت المناسب ما فتئ يشكل تحديا، من الناحية التاريخية، بالنسبة **للبرنامج** وأن هناك حاجة إلى تحسين الضوابط لضمان الإبلاغ الدقيق عن توزيع الأغذية. كما يلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن معالجة السلع غير الموزعة متباينة وأن **البرنامج** ليس لديه سياسة واضحة تضع البارامترات الرئيسية التي تحدد الحكومة المضيفة بوصفها شريكا متعاونا.

15- وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011.

ثالثا- آلية الشراء الآجل

16- يشير **البرنامج** إلى أن آليات التمويل بالسلف تعمل على تحسين فعاليته وكفاءته التشغيلية، خاصة بالنسبة لتسليم الأغذية للمستفيدين في حينها (WFP/EB.A/2012/6-B/1، الملخص). وكجزء من مسار أعمال **البرنامج**، فإن آليات التمويل بالسلف، التي تشمل حساب الاستجابة العاجلة ومرفق تمويل رأس المال العامل، توفر تمويلا بناء على توقعات بشأن مساهمات الجهات المانحة، وبالتالي تخفض التأخير بين تحديد مطلب ما وتأكيد المساهمة.

17- ويشير **البرنامج** أيضا إلى أن مرفق تمويل رأس المال العامل، المحدد سقفه بمبلغ 557 مليون دولار أمريكي، يوفر حاليا أموالا للتمويل بالسلف التقليدية (407 ملايين دولار أمريكي) ولآلية الشراء الآجل (150 مليون دولار أمريكي). ويقترح **البرنامج** زيادة أموال مرفق تمويل رأس المال العامل المخصصة لآلية الشراء الآجل إلى 300 مليون دولار أمريكي (مع انخفاض مماثل من 407 ملايين دولار أمريكي إلى 257 مليون دولار أمريكي للتمويل بالسلف التقليدية). وترد معلومات أساسية عن مرفق الشراء الآجل وتطوره والقيود التي تواجهه في الفقرات 15 إلى 31 من التقرير. ووفقا **للبرنامج**، أظهرت النتائج الأولية أنه اختصر في المتوسط 56 يوما من زمن الإمداد الذي عادة ما يستغرق 4 أشهر.

18- ويرد توضيح للتوسيع المقترح لآلية الشراء الآجل في عام 2012 في الفقرات 32 إلى 42. ويُقترح بدء أول دفعة من الأغذية في سبتمبر/أيلول 2012، لتلبية الطلب المتوقع لثلاثة أشهر لخط إمداد موحد لإتاحة أقصى اختصار في زمن الإمداد وهو أربعة أشهر (المرجع نفسه، الشكل 4 والفقرة 34). وللحفاظ على خط الإمداد، سيتم أيضا شراء أغذية لشهرين إضافيين حتى تتوفر لدى **البرنامج** مخزونات لثلاثة أشهر في أي وقت. ويرى **البرنامج** أن التمويل بالسلف التقليدية لن يتأثر تأثرا شديدا بسبب إعادة تخصيص مبلغ 557 مليون دولار أمريكي في مرفق تمويل رأس المال العامل (المرجع نفسه، الفقرة 43).

19- ووفقا **للبرنامج**، تهدف آلية الشراء الآجل إلى (أ) اختصار زمن الإمداد؛ (ب) تحسين تسليم الأغذية في حينها؛ (ج) شراء الأغذية في الأوقات المواتية من البلدان النامية كلما أمكن؛ (د) اختصار زمن الاستجابة، خاصة في حالات الطوارئ. ويمكن أن تشتمل المزايا الإضافية على وفورات في التكاليف من خلال وفورات الحجم واغتنام الفرص وتشجيع الطاقات الإنتاجية للأغذية المجهزة (المرجع نفسه، الفقرتان 19 و20). **وتشجع اللجنة الاستشارية البرنامج على استكشاف المزيد من الوفورات في استخدام آلية الشراء الآجل، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالنقل.**

20- وتلاحظ اللجنة الاستشارية من التقرير أن **البرنامج** أجرى تحليلا للمخاطر المرتبطة بآلية الشراء الآجل وأيد تدابير التخفيف من المخاطر في مجالات تقلبات الأسعار، وتوافر التمويل، وتلف الأغذية وشروط الجهات المانحة (المرجع نفسه، الفقرة 46). **وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على الزيادة المقترحة في مستوى آلية الشراء الآجل حتى 300 مليون دولار أمريكي؛ وتدرك اللجنة أن الأنشطة الأخرى الممولة بموجب مرفق رأس المال العامل لن تتأثر سلبا.**

رابعا- تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات والتقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

21- فيما يتعلق بتعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2012/6-C/1)، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مدة عضوية ثلاثة من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات ستنتهي في يونيو/حزيران ويوليو/تموز ونوفمبر/تشرين الثاني 2012، على التوالي. وأوصى فريق اختيار، تم إنشاؤه وفقا للفقرة 19 من الاختصاصات، رئيس المجلس والمدير التنفيذي بتجديد عضوية الأعضاء الثلاثة لمدة ثانية وأخيرة، وقُدمت التوصية لموافقة المجلس التنفيذي عليها في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2012. وبالإضافة إلى ذلك، ومراعاة لمدة عضوية الأعضاء الحاليين، اقتُرح أيضا إطار زمني لموافقة المجلس على اختيار الأعضاء في المستقبل في أعوام 2013 و2014 و2016. **وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على المقترحات.**

22- وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المجلس التنفيذي أيد، في دورته العادية الأولى في عام 2009، إنشاء لجنة مراجعة الحسابات **للبرنامج** كهيئة استشارية مستقلة تقدم تقاريرها إلى المجلس والمدير التنفيذي، وقرر إجراء استعراض لعمل اللجنة واختصاصاتها.[4] وتشير اللجنة كذلك إلى أن التغييرات المقترحة على اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات قدمت إلى المجلس التنفيذي ووافق عليها في دورته العادية الثانية في عام 2011.[5] وفيما يتعلق بتشكيل فريق اختيار أعضاء لجنة مراجعة الحسابات، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاختصاصات المعدلة، بصيغتها الواردة في الملحق الأول للتقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات، تنعكس فيها رأي اللجنة الاستشارية الذي يفيد بأن يُشكل فريق الاختيار من خليط عادل من الأعضاء بغية ضمان محصلة متوازنة.[6]

23- ويسلط التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2012/6-D/1)، الذي يغطي الفترة من 1 أبريل/نيسان 2011 إلى 31 مارس/آذار 2012، الضوء على القضايا التي تتطلب اهتمام المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي. وتنعكس في التقرير مسؤوليات لجنة مراجعة الحسابات وفقا للفقرة 3 من اختصاصاتها المعدلة: المراجعة الداخلية للحسابات، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية، والكشوف المالية، والمحاسبة، والمراجعة الخارجية للحسابات، والقيم والأخلاق، والادعاءات بأنشطة غير سليمة. وفيما يتعلق بالمراجعة الخارجية للحسابات، يشار في الفقرة 24 إلى أن

---

[4] WFP/EB.A/2009/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I)/2، الفقرة 10.

[5] WFP/EB.2/2011/5(A,B,C,D,E,F)/2، الفقرة 18.

[6] WFP/EB.2/2011/5(A,B,C,D,E,F)/2، الفقرة 20.

العلاقة بين لجنة مراجعة الحسابات والمراجع الخارجي تتسم بأهمية بالغة. ذلك أنها علاقة اعتماد متبادل، دون الإخلال باستقلال أي منهما بأي شكل من الأشكال. **وتثق اللجنة الاستشارية في الحفاظ على استقلالية لجنة مراجعة الحسابات والمراجع الخارجي.** وتنعكس تعليقات وتوصيات لجنة مراجعة الحسابات فيما يتعلق بالمسائل، حسب الاقتضاء، في الأقسام ذات الصلة من هذا التقرير.

خامسا- التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة من المدير التنفيذي

24- يشار في التقرير السنوي للمفتش العام (WFP/EB.A/2012/6-E/1) إلى أن مكتب الرقابة يضطلع بوظيفته الخاصة بمراجعة الحسابات امتثالا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية التي يصدرها معهد مراجعي الحسابات الداخليين. ويضطلع مدير المكتب بمهام المدير المسؤول عن المراجعة والمفتش العام، وفقا لميثاق المكتب الذي جرى تحديثه في مارس/آذار 2012 والمرفق بوصفه الملحق الأول للتقرير السنوي. وتلاحظ اللجنة من التقرير السنوي أن وظيفة المراجعة التي يتولاها المكتب خضعت لتقدير خارجي للنوعية في عام 2011 واعتمدت بوصفها مطابقة لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين على أعلى مستوى (المرجع نفسه، الفقرة 3).

25- وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك من التقرير السنوي أنه على الرغم من أن أعمال الرقابة المضطلع بها في عام 2011 لم تكشف عن أي مواطن ضعف كبيرة في الرقابة الداخلية والحوكمة وعمليات إدارة المخاطر الموجودة في جميع أنحاء **البرنامج** والتي يمكن أن يكون لها أثر ضار على تحقيق أهداف **البرنامج**، فقد اقترح المفتش العام إجراء المزيد من التحسينات بما في ذلك (أ) تعزيز الحوكمة في جميع أنحاء **البرنامج**؛ (ب) تحسين وظيفة التنظيم الداخلي والإدارة؛ (ج) تحسين إدارة الموارد البشرية على جميع المستويات (المرجع نفسه، الفقرات 14- 16). وتنعكس تعليقات المدير التنفيذي بشأن التحسينات المقترحة في الفقرات 7 إلى 10 من مذكرة أعدها المدير التنفيذي حول التقرير السنوي للمفتش العام (WFP/EB.A/2012/6-E/1/Add.1)، تصدر للمرة الأولى لتعزيز المساءلة.

26- وأفاد المفتش العام بأن 125 توصية فقط (51 في المائة) من بين 247 توصية للمراجعة الداخلية مقدمة في عام 2010 نفذت بحلول نهاية عام 2011، على الرغم من أنه من المنتظر أن ينفذ المديرون التوصيات المقبولة في غضون إطار زمني متفق عليه، تصل مدته في العادة إلى 12 شهرا (المرجع نفسه، الفقرة 38). وترد حالة تنفيذ توصيات المراجعة في الجدول 8 من التقرير. وبعد الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، من بين 14 توصية مرتفعة المخاطر و380 توصية متوسطة المخاطر معلقة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، أغلق مكتب المفتش العام 7 توصيات مرتفعة المخاطر و105 توصيات متوسطة المخاطر في الربع الأول من عام 2012. ووفقا لتقديرات إدارة **البرنامج**، سيكون **البرنامج** قد حقق 69 في المائة من معدل التنفيذ بحلول 4 مايو/أيار 2012، وهو ما يتعين أن يؤكده مكتب المفتش العام.

27- وفيما يتعلق بالتحقيق، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الشكاوى المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة ظلت على نفس المستويات، في حين انخفضت الشكاوى المتعلقة بتحويل الأغذية عن وجهتها بنسبة 45 في المائة في عام 2011 مقارنة بعام 2010 (المرجع نفسه، الفقرة 46). وترد أعداد الشكاوى والحالات خلال الفترة من 2007 إلى 2011 في الشكل 1. **وتشاطر اللجنة الاستشارية وجهة نظر لجنة مراجعة الحسابات للبرنامج والتي تفيد بأن حالات التحقيق المعلقة لأكثر من ستة أشهر يجب حلها في وقت قريب، حيثما يكون ذلك ممكنا، وينبغي مراقبتها عن كثب** (WFP/EB.A/2012/6-D/1، الفقرة 30).

سادسا- التقارير الأخرى للمراجع الخارجي وإجراءات المتابعة من قبل البرنامج

⇦ *إدارة الموارد البشرية*

28- أجرى مراجع الحسابات الخارجي مراجعة بشأن إدارة الموارد البشرية في **البرنامج**، حيث تمثل الهدف الرئيسي في تقييم ما إذا كانت سياسات الموارد البشرية في **البرنامج** تتوافق مع احتياجات ملاك موظفيه الديناميكي وإذا كانت مدعومة بعمليات موثوقة وشفافة تبني الثقة بين الموظفين (WFP/EB.A/2012/6-F/1، الملخص). وشملت المراجعة مقر **البرنامج** في روما وسبعة مكاتب قطرية وأربعة مكاتب إقليمية. ويحتوي تقرير مراجع الحسابات الخارجي على 15 توصية، تغطي مجالات تخطيط قوة العمل وقرارات التوظيف وتقييم الأداء وتنمية القدرات. وتشتمل الملحقات من الأول إلى الرابع لهذا التقرير على معلومات تتعلق بعدد وفئات موظفي **البرنامج** والتمثيل الجنساني والجغرافي لموظفيه الدوليين من الفئة الفنية والوثائق المستخدمة كمعايير لاختبار الامتثال.

29- وتحتوي الوثيقة WFP/EB.A/2012/6-F/1/Add.1 رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدارة الموارد البشرية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن إدارة **البرنامج** وافقت على جميع التوصيات البالغة 15 توصية، مع الموافقة على توصيتين جزئيا. وفي التوصية 8، يشير مراجع الحسابات الخارجي إلى مخاطر اتباع نظام مغلق للتوظيف ويوصي **البرنامج** بتحديد ضوابط لتخفيف المخاطر. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الرد أن **البرنامج** أدخل عناصر إضافية في عملية التوظيف لتوسيع دائرة المرشحين. وبموجب الإطار المنقح للمسار الوظيفي **للبرنامج**، يتم الإعلان عن جميع وظائف **البرنامج** الشاغرة خارجيا ويتم الاختيار من مرشحين من خارج ومن داخل المنظمة. وفيما يتعلق بتقييم الأداء، وجد مراجع الحسابات الخارجي أن هناك تأخرا في إكمال تقارير تقييم الأداء المهني وتعزيز الكفاءات **للبرنامج**. **وترى اللجنة الاستشارية أن إدارة البرنامج ينبغي أن تضمن إكمال تقارير تقييم الأداء المهني وتعزيز الكفاءات في الوقت المناسب.**

⇦ *الاستعداد للطوارئ فيما يتعلق بدعم تكنولوجيا المعلومات في برنامج الأغذية العالمي*

30- يعرض تقرير المراجع الخارجي بشأن الاستعداد للطوارئ فيما يتعلق بدعم تكنولوجيا المعلومات في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2012/6-G/1) نتائج عملية مراجعة أداء فريق الدعم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ التابع **للبرنامج**، الذي يقدم خدمات إلى جميع عمليات الأمم المتحدة الإنسانية. وتتضمن التوصيات العشر المقترحة مؤشرات أداء قابلة للقياس وسجل للمخاطر ونظام محاسبة ونموذج الاسترداد الكامل للتكاليف وأسعار الخدمات، ضمن غيرها. وتحتوي الوثيقة WFP/EB.A/2012/6-G/1/Add.1 على رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن **البرنامج** وافق على 9 توصيات من بين التوصيات العشر ووافق على توصية واحدة جزئيا. وقد نفذ **البرنامج** توصيتين بالفعل ويعتزم إكمال تنفيذ التوصيات خلال عام 2012.

⇦ *تنفيذ التوصيات السابقة*

31- يعرض التقرير بشأن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.A/2012/6-H/1) التقدم المحرز منذ دورة المجلس التنفيذي السنوية المنعقدة في عام 2011، بما في ذلك آخر المستجدات عن التوصيات السابقة والتوصيات الجديدة الصادرة. ويرد ملخص لمعدل التنفيذ والإكمال في الجدول 1. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول أن حالة تنفيذ التوصيات الصادرة قبل عام 2012 تختلف إلى حد ما. وعلى سبيل المثال، في حين أن التوصيتين الصادرتين في

يونيو/حزيران 2010 بشأن الحسابات السنوية المراجعة لعام 2009 أكملتا (100 في المائة)، فلم تنفذ إلا توصية واحدة من التوصيتين الصادرتين في فبراير/شباط 2010 للمكتب القطري **للبرنامج** في أوغندا (50 في المائة). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تنفذ إدارة البرنامج توصيات مراجع الحسابات الخارجي في أقرب وقت ممكن.**

سابعا- مسائل أخرى

32- استفسرت اللجنة الاستشارية عن كيفية تنفيذ **البرنامج** لقرار الجمعية العامة 248/65 فيما يتعلق بمواءمة شروط الخدمة في النظام الموحد للموظفين العاملين في مراكز عمل لا يسمح فيها باصطحاب الأسرة، فضلا عن أي أثر للتنفيذ على عمليات **البرنامج**. وأُبلغت اللجنة بأن **البرنامج** اعتمد التدبير الانتقالي المنصوص عليه في القرار، الذي يسمح بانتقال تدريجي على فترة مدتها خمس سنوات من 1 يوليو/تموز 2011 إلى 30 يونيو/حزيران 2016. ونشر **البرنامج** سياساته الجديدة في عام 2011، مبينا التغييرات التي كلفت بإجرائها الجمعية العامة والتدابير الانتقالية التي اعتمدها **البرنامج**. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه من السابق لأوانه تقييم الأثر على عمليات **البرنامج**، نظرا لأنه اعتمد النهج الانتقالي وأن التنفيذ لا يزال في سنته الأولى. **وتطلب اللجنة الاستشارية أن يقدم البرنامج تقريرا إلى المجلس التنفيذي بشأن امتثاله لقرارات الجمعية العامة بشأن بمواءمة شروط الخدمة.**

الملحق الأول

التقارير الأخرى المقدمة إلى اللجنة الاستشارية

للنظر:

- التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2012/6-D/1)
- التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2012/6-E/1)
- مذكرة من المدير التنفيذي حول التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2012/6-E/1/Add.1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الموارد البشرية (WFP/EB.A/2012/6-F/1)
- رد الإدارة على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الموارد البشرية (WFP/EB.A/2012/6-F/1/Add.1)
- تقرير المراجع الخارجي بشأن الاستعداد للطوارئ فيما يتعلق بدعم تكنولوجيا المعلومات في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2012/6-G/1)
- رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي بشأن الاستعداد للطوارئ فيما يتعلق بدعم تكنولوجيا المعلومات في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2012/6-G/1/Add.1)
- تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.A/2012/6-H/1)

للعلم:

- تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة-4 (حـ) من اللائحة العامة) (WFP/EB.A/2012/6-I/1)